أزمة الدولة في المنطقة العربية: ما بين هشاشة النموذج وصعوبة التحديث.

The State Crisis in the Arab Region: Between Fragility of the Model and the Difficulty of Modernization.

أميـــن بلعيفـــة

جامعة محند آكلي أولحاج – البويرة- الجزائر a.belaifa@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/05 تاريخ القبول: 2021/11/09 تاريخ النشر: 2021/11/12

ملخص:

يعد "النموذج السياسي" أحد أدوات الضبط الاجتماعي والسياسي داخل الدولة، فهو يقوم بتحويل مجموعة من الأحداث والسلوكيات والمفاهيم داخل المجتمعات إلى مجسمات ذهنية ونماذج للسلوك، يصبح لها مع مرور الزمن سلطة نافذة، فلا يجرؤ أحد على تجاوزها أو مخالفتها. ولكن في بعض الأحيان يتحول هذا النموذج إلى حالة مرضية معادية لكل ما هو جديد، فيصبح بذلك هذا النموذج مكمنا للجمود وأداة لمحاربة كل محاولة إصلاحية أو تجديدية داخل الدولة. ولعل المتتبع للتحولات السياسية في المنطقة العربية يجد أن نموذج الدولة بها يكاد يصبح حالة مرضية، نتيجة الخوف الشديد على الدولة، فبالرغم من هشاشة هذا النموذج وتصدع أسسه وفشله على جميع الأصعدة، إلا أنه مازال يرفض كل عملية للإصلاح أو التجديد، متهما كل من ينهج نهج الإصلاح والتجديد بالخيانة والعمالة والشذوذ.

كلمات مفتاحية: النموذج السياسي، الدولة القطرية، الدولة، التحديث السياسي

Abstract:

The political model is one of the tools of social and political control within the state, as it transforms a set of events, behaviors, and concepts within societies into mental and behavioral models which have a powerful authority; so that no one dares to transgress, or contradict them. However, this model turns into a pathological state, and becomes hostile to all novelties. Therefore, this model becomes a reservoir of stagnation and a tool to combat every act of reforming, or renewing within the state. In observing

political transformations in the Arab region, we find that the state's model has become almost pathological, as a result of intense fear for the state. In spite of the model's fragility, failure, and its cracked foundations, the model still rejects every process of reform, or renewal. Furthermore, it accuses everyone who approaches reform and renewal of betrayal, espionage, and aberration.

Keywords: The political model, the country state, the state, political moderniztion.

1- مقدمة

يعد "النموذج" – في مختلف المجالات- أحد أدوات الضبط الاجتماعي والسياسي التي تساعد على إيجاد نوع من الانسجام والترابط داخل المجتمع، فهو في العادة يتألف من مجموعةً من الأحداث التاريخية والسلوكيّات البشرية والمفاهيم المجرّدة، التي تقوم المجتمعات بتحويلها تدريجياً إلى مجسّمات ذهنية تحظى بتقدير أفراد الجماعة وتقديسهم، ويصبح لها مع مرور الزمن سلطةٌ نافذة، فلا يجرؤ أحدٌ على تجاوزها أو مخالفتها دون أنْ يتَّهم بالشذوذ أو الخروج عن الجماعة، كما يصبح التقيد بها والانصياع لها سلوكاً مفضَّلاً اجتماعياً وأخلاقياً.

ولكن في بعض الأحيان يتحول هذا النموذج إلى سلوك مرضى معادى لكل ما هو جديد، تتحطم على أطرافه كل دعوى للتجديد أو التحديث، فيصبح بذلك هذا النموذج مكمنا للجمود والانطواء على الذات، وأداة لمحاربة كل محاولة إصلاحية أو تجديدية، وهذا ما يجعل منه ظاهرة مرضية بدل أن يكون عامل صحي في المجتمع.

ولعل المتتبع للساحة الفكرية والسياسية في الوقت الراهن يجد أن نموذج الدولة في المنطقة العربية يكاد يصبح حالة مرضية نتيجة الخوف الشديد على الدولة، فبالرغم من هشاشة هذا النموذج وتصدع أسسه وفشله على عدة أصعدة –سواء المحلية منها أو الدولية- إلا أنه مازال يحظى بقبول لدى الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة مما جعلها تتصدى لكل عملية إصلاح أو تجديد سياسي، متهمة كل من ينهج نهج الإصلاح والتجديد بالخيانة والعمالة والشذوذ الاجتماعي وحتى الديني.

ولمحاولة تفكيك وفهم هذه الظاهرة التي جعلت من التحديث السياسي لبعض المجتمعات العربية أمراً عسيراً إذا لم نقل مستحيلا، قمنا بطرح الإشكالية التالية: ما هو مستقبل الدولة في المنطقة العربية في ظل هشاشة هذا النموذج وصعوبة التحديث؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول :نبين فيه أزمة الدولة في المنطقة العربية

المحور الثاني : نرصد فيه مظاهر أزمة الدولة في المنطقة العربية.

المحور الثالث: نبحث فيه تحديات الإصلاح السياسي في المنطقة.

2. المحور الأول: أزمة الدولة في المنطقة العربية

يُعتبر مفهوم الدولة القومية من بين أكثر المفاهيم غُموضاً والتباساً في المخيال السياسي العربي، وهذا راجع ربما إلى ارتباط مفهوم الدولة الحديثة بالتجربة السياسية والاجتماعية الأوروبية، إذ يتفق مُعظم الباحثين في المجال السياسي على أن أول ظهور للدولة القومية كان من خلال معاهدة (**ويستفاليا**) عام1648م، والتي انتقل بفضلها المجتمع الأوربي من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع مدني في إطار مؤسسات الدولة الحديثة.

وسرعان ما انتشر هذا النموذج للكيانات السياسية عبر مختلف أنحاء العالم، ليصبح بذلك ركنا أساسيا من أركان النظام الدولي الجديد، هذا النظام الذي سرعان ما بسط نفوذه على المنطقة العربية، وإن كان في هذه الحالة –أي الحالة العربية- قد تم بشكل مُستورد وبإكراه فرضه الاستعمار الحديث مع مطلع القرن التاسع عشر،[1] فنجد أن الدول العربية المستقلة حديثاً قد عمدت على تبني أنموذج المستعمر للنظام السياسي -حيث تبنت الدول التي خرجت من الانتداب البريطاني مثلا النظام الملكي البرلماني على غرار مصر والعراق في عهد الملكية، بينما الدول التي خرجت عن الاستعمار الفرنسي فقد تبنت النظام الجمهوري-.

فالدولة القطرية في المنطقة العربية لم تنشأ نشأة طبيعية، فهي على عكس ما كان عند الدول الغربية التي سبقت فيها الهوية القومية تبلور سلطة الدولة، فإن الدول العربية قد ظهرت قبل تشكل هويتها القومية، بل سعت كل دولة منها إلى بناء مشروع هوية خاصة بها عن طريق إستخدام مختلف الوسائل وحتى القمعية منها[2]. وعليه فإن الدولة العربية نشأت بعيداً عن كل واقع موضوعي و لم تكن نتيجة تطور مُجتمعي طبيعي وذاتي تُعبر عن المصالح المشروعة للقوى الاجتماعية الرئيسية التي تتطابق مع المؤسسات والممارسات السياسية القائمة في المجتمع. وهذا ما من شأنه أن يُعزز فيما بعد القطيعة مع هذا الأنموذج المستورد للدولة لصالح نموذج الدولة القائمة على العصبيات القبلية والطائفية[3].

وإذا ما جئنا إلى واقع الدول العربية اليوم، فمع أنه لا يوجد واقع عربي واحد وإنما هناك تعدد وتنوع ــسواء على مستوى النظم السياسية فمن مشيخة إلى إمارة إلى سلطنة إلى مملكة إلى جمهورية إلى جماهيرية، أو على مستوى الأطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدولــ إلا أن أزمة الدولة في هذه الأنظمة تبقى جانباً مشتركاً بينها . فالدول والأنظمة العربية لا تتوفر في غالبيتها على المؤسسات سياسية قوية وحديثة، وإن توافرت لبعضها فما هي إلا مؤسسات شكلية تأتي بها أجهزة الحكم عن طريق الأساليب التعبوية التي تعرفها الممارسة السياسية العربية، ولذلك نجد أن هذه الأنظمة تحاول في إطار المحافظة على ديمومتها واستمرارها إلى استخدام العنف القسري والتعسفي لمواجهة أي معارضة سياسية أو اجتماعية، مستخدمة في الوقت نفسه سبلاً متعددة لغرض خلق شرعيتها بأساليب الترهيب والترغيب. حتى أصبحت ظاهرة استمرارية النظام الحاكم في هذه الأقطار مصاحبة فيها لقمع كل أشكال المعارضة، والإعتراف لهذا النظام بوحدانيته في القيادة والفكر والإيديولوجيا، وأكثر من ذلك امتلاكه لهذه الدولة وهذا الشعب[4].

---

[1]- توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص 652.

[2]- يوسف كوران، التظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية –دراسة مقارنة-. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2010، ص3.

[3]- برهان غليون، ((تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية))، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت: 13-31 ديسمبر 2005، ص 16.

[4]- عبد العظيم محمود حنفي محمود،"تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية" (رسالة ماجستر،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2002)، ص 54.

ولعل هذه الظاهرة أي غياب مؤسسات سياسية قوية وحديثة التي تعاني منها الدول العربية ليست أمراً طارئ عليها، بل هي أمر ملازم لها منذ نشأتها، فحينما حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي بعد حقبة طويلة من الإستعمار، تسلمت السلطة فيها نخب لم تكن قد حزمت أمرها حول مصدر السلطة الأساسي الذي تستند إليه، و لم تحاول في معظمها الحصول على إجماع شعبي حول هذه المصادر ، فبعضها أبقى على مصدر السلطة التقليدي المستند إلى التقاليد القبلية والمذاهب الدينية _كما هو الحال في دول الخليج – أو بالإنتساب إلى أصول عربية قرشية شريفة –كما هو الحال في الأردن والمغرب-، فيما حاول البعض الأخر أن يبني مصدراً جديداً للسلطة باعتماده على العقلانية القانونية الدستورية كأساس ومصدر لها، وإن كان هذا الأمر لم يتجاوز الشكليات والمواد الدستورية فقط، كما حاول بعضها أيضاً الإستناد إلى شرعية ثورية عمادها القيادة الكاريزمية الملهمة والإيديولوجية الإشتراكية المبنية على نظام الحزب الطليعي الذي يحكم بمفرده، أو بإيجاد تحالف مع أحزاب وقوى أخرى في المجتمع. وقد جربت بعض النخب في بعض الأقطار العربية أكثر من مصدر من هذه المصادر في فترات زمنية متلاحقة بعد الإستقلال دون أن تستقر على واحدة منها[1].

هذا التنوع أو التخبط في مصادر السلطة في الدولة لم يكن في الواقع اختياراً حراً للنخب الحاكمة أو للمحكومين في الوطن العربي، كما لم يكن تعبيرا أميناً عن الخريطة الاجتماعية في كل قطر عربي أو تجسيداً صادقاً لنظام قيمي متسق أو لثقافة سياسية مدنية موحدة، حتى في داخل القطر الواحد ، لذلك ظلت هذه المصادر جميعاً على تنوعها قاصرة عن ملء فراغ الشرعية، وهو الفراغ الذي نشأ منذ انهيار الخلافة الإسلامية والتي كانت الدولة العثمانية آخر رموزها .

وحينما نقول أن التنوع في مصادر السلطة في الدولة لم يكن اختيار حراً للنخب الحاكمة أو المحكومين في الوطن العربي، فإننا نعني أن المسئول على هذا بالتحديد هو الإستعمار بشكليه القديم والحديث، الذي كان وما يزال يمارس دوراً رئيسياً في زرع النخب الحاكمة في الدول العربية، وكذا إضفاء نوع من الشرعية المصطنعة عليها[2]. فبعد انهيار الخلافة العثمانية لم يكن هناك خيار أمام الشعوب العربية سوى القبول بالخيارات السياسية الوافدة في بناء الدولة الحديثة على شاكلة النماذج الأوربية والتي فرضتها القوى الاستعمارية الموجودة آنذاك . وهذا بالطبع ما حال دون صياغة ثقافة سياسية مستقلة وتلقائية في المجتمعات العربية، والتي لم يكن لديها تقاليد سياسية خاصة بالدولة في تلك الفترة بسبب تعرضها لاستعمار حد من قدرتها على تشكيل ذاتها السياسية، كما قام بمسخ التقاليد السياسية والمؤسساتية لديها، وحتى اليوم لا تزال العديد من الدول العربية تفتقر إلى المتطلبات الأساسية الضرورية كي تصبح دولاً ذات شرعية مستقلة واستقرار سياسي، فقدان التقاليد المميزة للدولة وضعف الجوانب المؤسسية في الثقافة السياسية لديها أوجد حالة

[1]- إبراهيم سعد الدين، وهلال علي الدين. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. ط.2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987،ص 412.
[2]- نفس المرجع ،ص 412-413.

من الصراع الدائم بين النخب المتصارعة على السلطة داخل الدولة، وأصبح بذلك الطريقة المثلى لترسيخ دعائم السلطة السياسية وإحلال الإستقرار السياسي فيها هو انتهاج سياسات تتسم بالشمولية والبيروقراطية والعنف[1].

وحتى الدول العربية التي حاولت التخلص من هذا الإرث الاستعماري، عن طريق تبنيها للشرعية الثورية أو بالاستناد إلى بعض المبادئ الإسلامية لتبرير سلطتها، وجدت نفسها مضطرة إلى إتباع سياسات الهدم والتدمير للأنظمة الإجتماعية والسياسية التقليدية، وإقامة أنظمة جديدة على النمط الغربي الاستعماري، بحجة بناء مؤسسات وقيم حديثة تسمح بالتنمية والخروج من التبعية والتخلف التي هي فيها، إلا أن هذه العملية التحديثية أدت بدورها إلى خلق إزدواجية في النظم الاجتماعية لهذه الدول، كما أنها أفرزت حالة من الصراع في الولاءات داخل الأنظمة السياسية القائمة، فتعرض بذلك نظام القيم فيها إلى حالة من انعدام أو فقدان التوازن، وحدوث خلل في سلم الأولويات لهذه القيم نتيجة حالة الاحتكاك والصدام الحاصلة بين القيم الوافدة والقيم الأصيلة، هذا الخليط من المفاهيم والقيم السياسية الأصيلة والوافدة المتصارعة فيما بينها، أدى إلى حالة تحطم الوعي بالمدركات الشاملة للثقافة السياسية، مما أدى بدوره إلى حالة من عدم الإتزان في تقديم التبريرات لدى السلطة الحاكمة حول شرعيتها، وعدم ثقة المواطنين فيها، وهنا بالتحديد بدأت شرعية السلطة في الأنظمة العربية ترتبط بشخصية الحاكم فيها بحيث أصبحت تعد هي منبع الشرعية وأصل السلطة فيها، فظهرت الناصرية والبومديانية والبورقيبية والأسدية والصدامية ... وأصبحت السلطة في الأنظمة السياسية العربية محتواة داخل أشخاص[2].

ومن هنا فإن الأشكال السياسية المصطنعة التي سادت المنطقة العربية كنتيجة للإرث الإستعماري ومشكلة من الملكيات التقليدية والدكتاتوريات البيروقراطية، برغم من أن لكل شكل طريقته الخاصة في شرعنة النموذج السياسي المعتمد، إلا أنهم في مجموعهم لا يعبرون عن المؤشرات الحقيقية لكيان سياسي مستقر أو مستند إلى منظومة من المفاهيم المعرفية والقيمية[3]. فالأنظمة الملكية العربية تعتمد في تبرير وجودها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على البعد الديني والقبلي، فنجد مثلاً : أن كلا من المملكتين الأردنية والمغربية تستمدان شرعيتهما من صفة نسبهما إلى أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما بالنسبة للمملكة السعودية والسلطنة العمانية فهما يستندان في شرعيتهما على خدمة المذهب الديني الوهابي بالنسبة للسعودي والإباضي بالنسبة للعماني، فيما تستند باقي الأنظمة الملكية المتبقية في الخليج العربي ــوهي: النظام القطري والكويتي والبحريني والإماراتيــ في شرعيتهم إلى المصدر القبلي والعشائري[4].

[1]- أحمد داوود أغلوا،العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، تر.ابراهيم البيومي (القاهرة:دار الشروق الدولية،2006)، ص 161-162.

[2]- خالد عبد الحميد سعود العوالمة ،"الثورة الايرانية وشرعية النظم السياسية العربية" (رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1992)، ص ص 36-41.

[3]- أحمد داود أغلوا ،مرجع سبق ذكره ،ص 163.

[4]- سعد الدين ابراهيم ،علي الدين هلال ،مرجع سبق ذكره ،ص 418.

أما باقي الدول العربية والتي تصنف في خانة الأنظمة الجمهورية لأن دساتيرها تنص صراحة على أن الشعب أو الجماهير هي مصدر السلطة، فهي لا تستند في تبرير وجودها على المصدر التقليدي أو لا على المصدر العقلاني القانوني، ومعظمها يبرر وجوده إما من إيديولوجية ثورية أو من قيادة كاريزمية ملهمة أو منها معا[1]، فبعكس الأنظمة الملكية التي اعتمدت في شرعيتها أساساً على المصدر التقليدي للشرعية تدعمه في ذلك بشكل ثانوي الإنجازات الداخلية والمهارة السياسية للقيادة هناك، فإن المصدر الرئيسي الوحيد الذي استندت إليه الأنظمة الجمهورية العربية هو إيديولوجيتها الثورية ،أي قدرتها على إحداث التغيير وتحقيق الأهداف الكبرى التي روجت لها ووعدت بانجازها، والتي جعلت منها مبرراً لإستلائها على السلطة واستمرارها فيها واحتكارها لها، وسبباً في وجوب إلتفاف الجماهير حولها ومنحها التأييد والطاعة، وترك المعارضة لأنها من أسباب التفرقة ومن صنع أيادي أجنبية خبيثة لا تريد الخير والعزة لهذه الدول[2].

هذه المصادر اللاعقلانية للدول العربية أظهرت الطابع المنغلق والتقليدي للسلطة في الأنظمة السياسية فيها، حيث أن السلطة مطلقة وقهرية والخضوع إكراهي للرعية . ويؤكد "Wittfogel Karl " أن الأنظمة العربية تتسم بالغياب الكلي للرقابة الإجتماعية الفعالة، فلا يوجد مركز قادر على إخضاع السلطة المطلقة فيها للرقابة أو تحجيمها، ووجود الدساتير في بعض الدول منها لا يعني الرقابة الدستورية ولا الإلتزام بمتضمنات الدستور ذاته، أو أن تنحد سلطة النظام عند المتاح به وفق القواعد الدستورية، الأمر الذي يفسر المظهر المشخص للأنظمة العربية التي تسعى أكثر من غيرها إلى خلق الأساطير حول شخصية الحاكم، ثم تبريرها وتحويلها إلى مصادر للشرعية كالتاريخ والدين والنسب الشريف وهالات القداسة[3] .... وعلى هذا الأساس يشخص "جيمس تيراس" الدولة في الأقطار العربية على أنها "دولة توفيقية" تتميز بما اسماه " الدولة التعددية" فهي :

أولا: هي دولة تاريخية: حيث تخضع السلطة فيها للنخب السياسية ولأنصارها من الجماهير، تعمل البيروقراطية التقليدية فيها كأداة للمحسوبية السياسية.

ثانيا: هي دولة حديثة: تعمل على دمج المواطنين المحليين في الأمة الدولة لتأكيد شرعية النظام وشرعية النخب الحاكمة فيه على وجه الخصوص، كما تعمل أيضاً على تبديد عدم الرضا وتعبئة التضامن مع النخب الحاكمة من أجل تأكيد شرعية النظام وحشد الدعم له.

[1]- نفس مرجع ،ص 422.

[2]- نفس المرجع ،ص ص. 424-425.

[3]- عروب، هند. مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. الرباط: دار الأمان، 2009 ، ص ص. 46-47.

ثالثا : هي دولة قمع: تدير أجهزة القمع التي تملكها الدولة من أجل حماية الطبقة الحاكمة التي تعتبر دائماً فوق المجتمع وفوق القانون[1]، وفي دولة القمع يصبح القهر هو الناظم الأساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع، بحيث تكون الرقابة على السلوك والحياة الشخصية للأفراد والجماعات وظيفة سياسية سامية، مشتقة من التعاليم والشريعة الإسلامية، والتنكيل والقضاء على أي معارضة سياسية هو ضرورة من ضرورات الأمن القومي[2].

إن هذا النمط من توفيقية الدولة هو ما يشكل هيكل الدولة المعاصرة في الوطن العربي، ولعل هذا ما يفسر لنا ظاهرة الإستقرار الظاهري على الأقل الذي تعرفه بعض الأنظمة العربية، فهذا الإستقرار لم يكن نتيجة تفكير واقعي من قبل النخبة الحاكمة في تلك الدول –على حد قول "وليام زارتمان"- بل جاء نتيجة الممارسة الفعالة لأدوات السيطرة وأجهزة المخابرات والأمن الداخلي في هذه الدول، فهذه الأدوات أثبتت نجاعتها كآليات للتحكم والسيطرة على المعارضة، والتقليل من إمكانية وقوع أي هجوم عنيف ضدها[3]. وبذلك لا ينبغي أن نفهم استقرار وديمومة بعض أنظمة الحكم في الدول العربية كدليل على صلاح حكمها أو شرعيتها، بل هو مؤشر فقط على عدم قدرة شعوب هذه الدول أو عدم استعدادهم للإطاحة بها . كما أنه لا ينبغي أن نفهم استمرار رئيس الدولة في منصبه لمدة عقود في هذه الدول دليلاً على شرعيته أو رضا الناس عنه، إنما هو فقط دليل على قوة القمع والرقابة والتفوق للأجهزة العسكرية والأمنية في تلك الدول[4].

3. المحور الثاني: مظاهر أزمة الدولة في المنطقة العربية.

عديدة هي المؤشرات والحقائق التي تؤكد أن الدولة في المنطقة العربية تعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية، التي باتت لا تؤثر على راهن الدولة العربية فحسب، بل على مستقبلها ومكاسباها الحضارية. وبسبب هذه الأزمات والمشكلات تزايدت أعمال العنف مما بات يهدد الإستقرار السياسي في المنطقة العربية، فلا شك من أن انعدام الحياة السياسية السليمة، وغياب المؤسسات السياسية القوية والفعالة في المنطقة، ولّد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي والسياسي، ويساهم في إقناع العديد من الأفراد والفواعل والمكونات الإجتماعية والسياسية في الدول العربية على ممارسة أنواع من العنف لتجاوز نقاط الضعف البنيوية التي تعاني منها المؤسسات الرسمية، هذا بدلا من أن تبحث عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، واستخدامها للعنف هنا يزيد من تفاقم المشكلة، فمن الطبيعي تماماً أن ينتهي إستخدام القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع المجتمع إلى سلوك مسارب أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج ومجابهة العنف الرسمي بعنف مضاد، وهذا يقود إلى حقيقة

---

[1]- خميس حزام والي،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003،ص 62-63.

[2]- نفس المرجع ،ص 63.

[3]- نفس المرجع ، ص 69.

[4]- نفس المرجع ،ص 71-72.

أساسية من المهم التنبه لها دائماً؛ وهي: أن العنف أداة يستعين بها القاهرون والمقهورون، وإنْ كان ذلك بمقادير مختلفة ولغايات متباينة.

فأزمة الدولة التي تتخبط فيها الأنظمة السياسية العربية منذ أمد بعيد، سرعان ما سوف تفتح الباب واسعا أمام أنواع أخر من الأزمات، أزمات مرتبطة بها وناتجة عنها ، هذه الأزمات التي تتجلى أهم مظاهرها من خلال :

1.3. أزمة بناء دولة القانون والمؤسسات : إن فقدان الدولة المؤسسية هو من أبرز سمات الحياة السياسية العربية، وفي هذا الإطار يجب التفريق بين السلطة من جهة، والدولة من جهة أخرى، نحن في الوطن العربي لدينا سلطات أو جماعات تمارس السلطة، ولديها الجهاز القمعي لكي تمارس هذه السلطة، لكن هذه الممارسة لا تعني أبدا أن الدولة موجودة، إن الدولة كمؤسسة لها وظائف معينة في حياة المجتمع، غير وظيفة القمع، إن الدول العربية أخذت من مؤسسات الدول الحديثة مظاهرها فقط، إضافة إلى استعمالها بشكل منحرف، ولعل هذا الأمر صاحب الدولة العربية منذ تأسيسها فحالة الفراغ السياسي، السُلطوي والمُؤسساتي الذي صاحب نشأة الدولة القومية في المنطقة العربية – خاصة بعد سقوط نظام الخلافة الإسلامية- ساهم في تبني نظام هجين يسعى إلى المزج بين الزعامات المحلية التقليدية المشخصة وبقايا التركة البيروقراطية العثمانية دون وجود ركائز حقيقة للدولة، وهذا ما يُفسر التركيز الذي تم إزاء ضرورة إقامة الحكومة والإدارة والجيش قبل الاهتمام بترسيخ مُؤسسات الدولة الأخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات، الأمر الذي انعكس على الاهتمام بالسلطة قبل الدولة[1]، فالسلطة السياسية في المنطقة العربية هي التي بنت الدولة ومُؤسساتها عند مرحلة نشأتها، وهذا ما جعل السلطة حاضنةً للدولة وليس العكس، لذلك فإن زوال السلطة – الحاضنة- من شأنه تهديد كينونة الدولة – لارتباطها بحاضنتها- . ويتحقق هذا الأمر عبر:[2]

أولاً. الشخصانية: حيث يتم مُمارسة الشأن العام من مُنطلق شخصي فردي يتجاوز القانون[3]، حيث يتداخل شخص الحاكم في وعي جهاز السلطة، وفي وعي الجماهير بشخصية الدولة فيُصبح ولاؤهم السياسي لشخص الحاكم، والخلاف معه هو خلافاً مع الدولة[4]. وحتى الدساتير يتم تجاوزها واختراقها وتعديلها بشكل مُتكرر خدمةً لمصالح الحاكم، إلى جانب تغييب المؤسسات الدستورية الرسمية وإضعافها عبر إفراغها من جميع غاياتها ومهامها، لصالح بُروز الأُسر الحاكمة على أنها مُؤسسات سياسية تملك الدولة.

[1]- محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ط3.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 186.

[2]- جبار عبد الجبار،" التداول على السلطة في الدول العربية: دراسة مقارنة". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2016، ص ص: 119-120.

[3]- اسماعيل بوقنور، ((التخلف السياسي في الدول العربية –المعايير الدولية و المقاربات الاقليمية-))، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جوان 2013، ص 24.

[4]- إبتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 54.

ثانياً. الزبائنية: والتي تتم من خلال شبكات للزبائنية تُتيح التحكم بالمجتمع والدولة، من خلال تعزيز الولاءات اللازمة لشرعنة النظام، في حين تتطلب الشخصانية الولاء أولاً، وتقوم الزبائنية على الوساطة والمحسوبية ، وتعمل أيضاً على احتكار المجتمع المدني وتحويل مُؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة[1]،

ثالثاً. الريعية: تحتاج النخب الوسطية في سياق حشدها للزبائنية من أجل تكريس الولاء لشخص الحاكم إلى مُخصصات مادية تتاح لها ضمن نظام ريعي للانفاق، والريعية مُرتبطة بالزبائنية وهي تزول بزوال الشخصانية في حين يمكن بقاء الزبائنية في المجال الاجتماعي.

2.3. أزمة الفصل بين السلطات: على الرغم من أن الدساتير العربية تنص على مبدأ الفصل بين السلطات سواء بشكل صريح أو بشكل ضمني، غير أن الواقع الفعلي يُثبت عدم تجسيد هذا المبدأ من خلال التركيز على السلطة التنفيذية ومدى تفوقها من خلال منح قمة هرم الدولة صلاحيات واسعة، باعتباره رئيس الدولة وقائد القوات المسلحة والقاضي الأول...، بما يعني أن الفصل بين السلطات لم يتأسس على نحو كاف، الأمر الذي يُضاعف من محدودية هذه السلطات التي هي من الأصل محدودة من حيث البناء الدستوري والقانوني[2].

فالسلطة التشريعية في هذه الدول –إن وجدت- لا يتجاوز مجالها التعديل أو الموافقة على مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة، وبالنسبة للسلطة القضائية فهي الأخرى محدودة بتغول الأجهزة الأمنية وتعديها على صلاحياتها تحت مبرر قانون الطوارئ وقانون مكافحة الإرهاب والذي غالباً يرتبط بأسباب سياسية. مما يترتب عن هذا الواقع غير العقلاني المساس بمبدأ سيادة القانون الذي من المفروض أنه يقضي بضرورة التزام السلطات الثلاث في الدولة بتطبيق القانون وفقاً لتدرج قواعده، ويُعتبر توازن العلاقة بين هذه السلطات ضماناً لتكريس الديمقراطية، غير أن الدول العربية والتي تعرف هيمنةً لنخب حاكمة تسلطية تُعتبر مساساً بأحد مُقومات الحداثة السياسية وفق "صامويل هنتنغتون" والمتمثل في مقوم التمايز.

وأدت هذه الهيمنة للسلطة التنفيذية إلى إضعاف فكرة المسائلة وحررت الحكومات من أي مُراقبة شعبية أو انتقاد، حيث كرس استمرار النخب الحاكمة في السلطة ومُواليها في المناصب السياسية والإدارية إلى التعامل مع مناصبهم كما لو كانت شُؤوناً خاصة، الأمر الذي انعكس عن انحراف هذه المؤسسات نحو المصالح الشخصية بدلاً من المصالح العامة، وهذا ما أدى إلى تقهقر مفهوم الخدمة المدنية، وزوال مفهوم المحاسبة في الوظيفة العمومية، كما ساهم التوظيف المرتبط بالولاءات الضيقة –سياسية، طائفية، عشائرية أو عائلية- إلى تحويل الإدارة العامة إلى منظومة شبكات مصالح

[1]- خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1989، ص 144.

[2]- جبار عبد الجبار، مرجع سابق ذكره ، ص: 114.

خاصة ومُتضامنة، مما شجع على انتشار الفساد وفاقم من مخاطر احتواء الدولة من قبل شبكات المصالح المرتبطة بالسلطة[1].

3.3. أزمة بناء المواطنة القومية :

لحد الآن لازالت الدول العربية رهينة الانتماءات الطائفية والقبلية، وهذا ما من شأنه أن يضعف حس المواطنة لديهم، فالفرد في هذه الدول لازال يثق بالطائفة والقبيلة أكثر من ثقته بالدولة، مع أن وجود الثقة بين الفرد والدولة هو أساس إستقرار أي دولة، فهي التي تمنح إحساساً لدى المحكومين بأن هذه السلطة التي تحكمهم وتدير شؤونهم العامة تمثلهم وتمثل مصالحهم، أما غيابها أو نقصها فهو أكبر مؤشر على وجود أزمة دولة[2]، فالثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم هي الضامن القيمي والنفسي لاستمرار النظام، وهي الأساس الذي على أساسه يستطيع النظام اتخاذ القرارات المصيرية في الدولة، وتصدي للمشكلات وحل الأزمات التي يتعرض لها المجتمع، أما عندما تبدأ هذه الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم في الاهتزاز يكون النظام السياسي في بداية طريقه لمواجهة أزمة دولة[3]. وهذا الأمر قد أصبح بادياً للعيان في جميع الأقطار العربية، حيث صار المواطن العربي ــ بغض النظر عن إختلاف الأقطار التي ينتمون إليهاــ يعاني من أزمة ثقة إتجاه حكومته والسلطة التي تحكمه، حيث أصبح لايثق فيما تقول أو فيما تفعل، بل إنه بات يؤمن بالتكهنات القادمة من مراكز البحوث والإستخبارات الغربية، ولا يؤمن بالتصريحات والوعود القادمة من الحكومات العربية، وحتى الحكومات في الوطن العربي فهي الأخرى باتت لا تثق في ولاء هذا المواطن، بل إنها أصبحت تعده أخطر أنواع التهديدات التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.

4.3. أزمة الشرعية وتزايد معدلات العنف ضد مؤسسات الدولة:

إن أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم وعدم رضا أفراد المجتمع على هذه السلطة، غالباً ما يقود إلى سعيهم إلى ترجمة هذا السخط إلى أعمال عنف معادية للنظام القائم، وقد يأخذ هذا العنف أشكالاً وأنواعاً متعددة كالإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات، وأحياناً يصل إلى حد أعمال الشغب والإغتيالات[4]. وهذا ما نجده ماثلا أمامنا بمجرد ذكرنا للدول العربية، فهي في معظمها تعاني من احتياجات شبه دائمة وإضرابات متتالية في مختلف القطاعات والميادين،كما أن المظاهرات وأعمال الشعب قد أصبحت من المظاهر العادية في شوارعها. بل وصل الحد في بعض الدول منها إلى حدوث اشتباكات مسلحة بين المواطنين والسلطة، وما دول الربيع العربي سوى خير مثال على هذا، فالمواطن العربي أصبح لا

[1]- نفس المرجع، ص 116.

[2]- توفيق ابراهيم، حسنين. "مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية ". رسالة ماجستير: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.،ص 300.

[3]- نفس المرجع ،ص 302.

[4]- نفس المرجع ، ص 306.

يثق بوعود السلطة ولا سياستها وبذلك فقد أصبح أكثر عدائية في كل ما يتعلق بها.كما أنه أصبح متيقناً أن القوة والفوضى هي السبيل الوحيد للوصول إلى مطالبه وتحقيق بعض أمانيه المشروعة، فلغة العنف والقوة هي اللغة الوحيدة للتعامل بين جميع أطراف الحكم في الدول العربي .

و إن اهتزاز ثقة المواطنين في النظام، وتدهور شرعيته وتزايد أعمال العنف الموجهة إليه، تدفعه إلى اللجوء المتزايد لإستخدام القوة والإكراه ليضمن استمراره وليواجه القوى المناوئة له، فيركز على الجيش والشرطة والمخابرات، كما يلجئ إلى سن قوانين استثنائية تشرعن له تقييد الحريات وممارسة العنف الرسمي ضد المواطنين[1] وهذا العنف يكون إما بإثارة الذعر الدائم لدى الجماهير من أي نخب أو تيارات سياسية بديلة كانت، وتصوير حالها هو أفضل الأحوال في ظل الوضع القائم، وأن التفكير مجرد التفكير في أي بديل للنظام القائم هو أمر ينطوي على "كارثة محققة"، وإما ــفي حالة عدم نجاح وسائل التخويفــ اللجوء إلى استخدام القمع المباشر ككفيل بالمهمة[2].

وإذا ما جئنا إلى واقعنا السياسي العربي فإننا سنجد أن جل الأنظمة السياسية العربية قائمة على العنف لضمان استمرارها وبقائها، وهي في هذا تستخدم مختلف الأساليب والطرق لضمان بقاء خوف الرعية منها، ومن غيابها في نفس الوقت، فهي لا تسأم تخويفها من العميل الداخلي والمتمثل في كل معارض لسياستها، ومن العدو الخارجي المتربص بها، وغالبا ما يتم تصويره على أنه إما المستعمر التقليدي أو العدو الصهيوني أو الغزو الإمبريالي، وأحياناً يصل بهم الحد إلى تصويره على أنه الجار المجانب لهم، وهذا عن طريق خلق أزمات حدودية مع دول الجوار العربية وغير العربية. كما تسعى بعض الأنظمة العربية إلى إشاعة الذعر والخوف لدى شعوبها عن طريق إعلان حالة الطوارئ وإقرار القوانين الاستثنائية الخاصة بها، مبررة كل هذا بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية المستباحة في واقع الأمر .

5.3. إنهيار قواعد العمل السياسي وشرعنة العنف:

لا ريب أن وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين الدولة والمجتمع، يساهم عبر تأثيراته ومولداته في بروز ظاهرة العنف. وتجارب الحروب الأهلية المؤلمة التي جرت في بعض البلدان العربية تؤكد بشكل لا لبس فيه أن تناقض الخيارات الكبرى بين السلطة والمجتمع يقود في المحصلة النهائية لنشوء ظاهرة العنف وبروزها.وقد عبَّر هذا التناقض والتدهور عن أعلى تجلياته المادية، في انفلات غرائز العدوان المتبادل بين مكونات الحقل السياسي في مشاهد متلاحقة من العنف والإقصاء المتبادل، إلى درجة باتت فيها العملية السياسية عاجزة- أو تكاد- عن أن تعبر عن نفسها في صورة طبيعية، أي كفعالية تنافسية سلمية، وإلى الحد الذي كاد فيه العنف- المادي والرمزي- أن يتحول إلى اللغة الوحيدة التي يترجم بها الجميع مطالبه ضد الجميع.

[1]- حسنين توفيق ابراهيم ،مرجع سبق ذكره ،ص 314.

[2]- سعد الدين ابراهيم ،علي الدين هلال ،مرجع سبق ذكره،ص 427.

والمتمعن في حال الأنظمة السياسية العربية يجد بأنها لا تملك في معظمها قواعد واضحة للعمل السياسي، ولا توجد فيها إيديولوجيا مستقرة بهذا الشأن، وإنما يطغى عليها في هذا المجال الاعتبارات الشخصية ، حتى أنه أصبحنا نجد في الأنظمة العربية الجمهورية عمليات توريث للحكم وتوزيع المناصب السياسية الهامة على الأشقاء وأبناء العمومة وأقارب الدم وأبناء العشيرة والطائفة، شبيها بما يحدث في الأنظمة الملكية التقليدية، وهذا ما أدى إلى بروز أسر حاكمة في أنظمة سياسية جمهورية، بل الأمر تعدى هذا و لم يعد يقتصر على مجرد تعيين الأقارب في المناصب الحساسة بل تعداه إلى محاولة تكييف مختلف أجهزة الدولة الحديثة لمتطلبات هذه القبلية والطائفية ، ومحاولة النخب الحاكمة المحافظة على العلاقات التقليدية في ظل النظام السياسي الحديث[1].

وحتى الدول التي عرفت مؤخراً تغيرات سياسية عن طريق ثورات شعبية عرفت بالربيع العربي لا تزال تعاني من هذه المعضلة_أي غياب قواعد اللعبة السياسية_ وهذا ما جعل التغيير السياسي فيها أشبه بالفوضى التي لا تعرف الحل ،كما بقيت المؤسسات العسكرية فيها هي صاحبة العامل الحاسم في أي تغيير سياسي، فالدول التي تدخل فيها الجيش إيجابياً مع الشارع تم التغيير فيها بشكل سريع وبأقل الخسائر، بينما بقي الصراع قائماً في الدول التي لم يتخلى فيها الجيش عن النظام، وهذا ما يعني أن حتى هذه الديمقراطيات العربية الجديدة لا تزال أسيرة المؤسسة العسكرية بشكل أو بآخر[2].

6.3. انتشار الفساد وانهيار الدولة:

إن إسقاط قواعد اللعبة السياسية وبروز عنصر الشخص في القيادة السياسية خاصة مع زيادة المكانة المحورية لهذا الشخص، حتى إنه في بعض الأحيان يصبح رمزاً من رموز الدولة، من شأنه أن يؤدي إلى انتشار الفساد وغياب الشفافية بحيث تصبح هذه الدولة عبارة عن إقطاع خاص بهذا القائد وزبانيته ، فهؤلاء في منىء رغم كل تجاوزاتهم ،عن أي مساءلة قانونية أو مالية أو حتى أخلاقية. وإذا ما جئنا إلى واقع الدول العربية فإننا نجد أن المنطقة العربية تعد حالة نموذجية لنمو الفساد واستشرائه، بحيث أن واقع الحال يشير إلى أن الفساد بأنماطه المختلفة _الإداري والمالي والسياسي_ قد توطن المنطقة العربية لدرجة بات من الصعب معها اقتلاعه، فقد تحول الفساد العربي إلى بنية مؤسسية متكاملة لديها القدرة على إعادة إنتاج ذاتها، كما أنه لم يعد مقتصراً على تغول النخبة الحاكمة فقط، بل أضحى الفساد إحدى آليات الاستقرار الأساسية في الغالبية العظمى من المجتمعات العربية، ولا فرق في ذلك بين قمة الهرم السياسي وقاعدته، فبينما يجسد الفساد الكبير المتعلق بالخصخصة والصفات الحكومية والقروض دور سياسة اقتسام الربح ما بين السلطة الحاكمة وقاعدتها، يلعب الفساد الصغير المتمثل في الرشاوي والعمولات وغيرها دور صمام الأمان ضد انفلات الأوضاع الاجتماعية والسياسية . ولعل هذه الحالة تجد دلالتها في الوضع المتدني للدول العربية في التقارير والمؤشرات الدولية المعنية

[1]- خميس حازم والي،مرجع سبق ذكره،ص 74.

[2]- وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره،ص 05.

برصد ومكافحة الفساد . فباستثناء عدد ضئيل من دول الخليج النفطية والاعتبارات تتعلق بالخلل في صياغة مؤشرات إدراك الفساد ، تحتل غالبية الدول العربية مواقع متدينة على مؤشر مدركات الفساد ، فلقد حصلت أربعة عشرة دولة عربية _من دون احتساب الصومال التي تتذيل دائما قاع الترتيب العالمي لمكافحة الفساد_ من أصل 17 دولة عربية مدروسة على مدار العشرة سنوات الماضية على معدلات متدينة تقل عن خمس نقاط .

وبعيدا عن المؤشرات الإدراكية للمنظمة الدولية للشفافية، نجد أن نتائج "مؤشر الدول الفاشلة" " Failed States Index" والذي يصدر عن "صندوق دعم السلام" و"مجلة السياسية الخارجية الأمريكية"، جاء ليعزز نظرية الخلل البنيوي وانتشار الفساد في الدول العربية، فوفقاً لهذا المؤشر الذي يعتمد اثني عشرة متغيراً مختلفاً فإن أزيد من ثلثي الدول العربية تندرج تحت تصنيف الدولة الفاشلة بمستوياتها المختلفة: وضع الحذر Alert Zone والذي يضم كلا من الصومال والسودان والعراق واليمن وسوريا ومصر، وضع الحرج Warning Zone والذي يضم كلا من لبنان والجزائر والمغرب والأردن وتونس والمملكة العربية السعودية ، وضع المراقبة Monitoring Zone الذي يضم البحرين[1].

ولا تشذ نتائج "مؤشرات الحكم الصالح" Index Good Gouvernance الصادر عن "البنك الدولي" عن السياق ذاته، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه من خلال ضآلة الإصلاحات المؤسسية التي لحقت بمؤشرات الحكم الست (التمثيل السياسي والمحاسبة ،الإستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة الإجراءات نحكم القانون، ومحاربة الفساد)، فعلى مدار الفترة ما بين(1996-2007)لم يتجاوز معدل التغيير المؤسسي في البلدان العربية 0.02 ، وهو ما يدل على غياب أي أية تحسينات إجمالية في مؤشرات الحكم الراشد إن لم يكن تدهورها، ووفقا لتقرير "التنمية الإنسانية" لعام 2009 ، فقد تباينت التغيرات التي لحقت بمؤشر الحكم في الدول العربية، فبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض شهدت المؤشرات المتعلقة بفاعلية الحكومة والاستقرار السياسي وضبط الفساد تراجعاً حاداً على مدار الفترة ما بين عامي 1996-2007م ، أما البلدان ذات الدخل المتوسط والأدنى فقد سجلت تقدماً هامشياً على صعيد الاستقرار السياسي، في حين تراجعت بقية المؤشرات الأخرى وتحديداً تلك المتعلقة بفعالية الحكومة والنوعية التنظيمية وحكم القانون وضبط الفساد، في المقابل سجلت البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع والدول ذات الدخل المرتفع تطورات إيجابية على صعيد بعض المؤشرات في حين بقي مؤشر حكم القانون والتمثيل السياسي والمسائلة متدنية لدى جميع الأنظمة والبلدان العربية[2].

[1] - The Fund For Peace, "Failed States Index 2012". (Washington : FFP , 2012), P : 4_5.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.(عمّان: المكتب الإقليمي للدول العربية،2009)، ص 10.

إن انهيار المؤسسية السياسية وإنتشار الفساد داخل الدولة من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى ارتفاع مستوى عدم الإستقرار في المجتمع، وهذا نتيجة العنف والعنف المضاد الممارس داخل الدولة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى المشروعية السياسية نتيجة فقدان المؤسسات السياسية لمصداقيتها –لصالح القوة والعنف- وظهور بذلك ظاهرة التفسخ النظمي داخل الدولة، بحيث أنها تصبح عاجزة على الارتقاء إلى الحد الأدنى من القيم المشتركة داخل المجتمع، فيظهر للعلن ضعف المؤسسات السياسية لدولة وعدم قدرتها على مواجهة المشاكل والتحديات التنموية وتلبية متطلبات المواطنين، كما يظهر التناقض بين الممارسات والشعارات في هذه النظم، وتزايد لجوئها إلى الإعتماد على الإنجازات المادية وبروز عنصر الشخص في القيادة كبديل على المؤسسات السياسية المحطمة، فيتحول بذلك كل الثقل السياسي في الدولة لصالح طائفة أو فئة أو أفراد معينين، أما مفهوم المصلحة العامة فيغيب في المجتمع[1].

وهذا الأمر يتضح جلياً في معظم الأنظمة السياسية العربية، فهي تعاني من غياب شبه تام للمؤسسية السياسية، فواقع الحال يوضح سيطرة أشخاص أو طوائف على السلطة في جميع الأنظمة العربية، من ما يجعل الطابع الوحدانية والسلطوية والرعوية يبقى الصفة المشتركة لأغلب البلدان العربية، حيث لا يسمح فيها لأي تيار أو مؤسسة أو حزب بالبروز فوق شخص الحاكم[2]، هذا الشخص الذي لأجله تم تفريغ كل المؤسسات الدستورية والقانونية في الدولة من جوهرها، كما تم حمايته بمجموعة من القوانين الاستثنائية البعيدة عن سلطة القانون، والذي إذا رحل حلت بالبلاد ويلات الصراع وعدم الاستقرار.

4. المحور الثالث: تحديات الإصلاح السياسي في المنطقة.

يمثل الإصلاح السياسي في الدول العربية تحدياً كبيراً بالنظر إلى أهميته، فالحديث عن ضرورة الإصلاح في المنطقة العربية ينطلق من الواقع المتهاوي للأنظمة السياسية في المنطقة والتي لطالما أخفقت في إيجاد آليات لتطوير نفسها بما يُؤهلها للتكيف والتجاوب الإيجابي مع مطالب الإصلاح والتغيير.

وتُعتبر النخب الحاكمة في المنطقة العربية أكبر مُعوق لأي فُرص إصلاحية، وذلك من خلال رفضها التنازل عن مكتسباتها وامتيازاتها السلطوية، فمن الطبيعي أن تترتب علي أي جُهود إصلاحية تغييرات في هرم السلطة، وهذا ما ترفضه النخب الحاكمة في الوطن العربي، وعليه فإن كل الجهود الإصلاحية هي تلك التي تطرحها هذه النخب الحاكمة بناءاً على ضُغوطات داخلية أو خارجية، والتي تعمل فيما بعد على تحويرها بما من شأنه إعطاء صورة شكلية فقط وإفراغها من المضمون الحقيقي للعملية[3].

---

[1]- خالد عبد الحميد مسعود العوالمة ، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]- محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي ،ط7 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 42.

[3]- جبار عبد الجبار، مرجع سابق ذكره، ص 227.

ونظراً للتنامي المطالب بضرورة الإصلاحات السياسية سواء من قبل البيئة الداخلية أو من قبل الفواعل الدولية، فإن النخب الحاكمة تجد نفسها أمام مأزق قد يُهدد كينونتها، وبذلك غالباً ما تعمل على المماطلة أو إدراج مطلب الإصلاح ضمن أولويات بعيدة، وعليه فإن دعاة الإصلاح يجدون أنفسهم أمام خيارات ثلاثة، تتمثل في أسلوب المحاورة والإقناع على مستوى النخبة، أو اللجوء إلى الجماهير وتعبئة الرأي العام لتبني خيار الإصلاح والمطالبة به، في حين يتمثل الخيار الأخير في فرض الإصلاح بالقوة، وهُنا يبرز دور الجماعات الضاغطة وكذا المؤسسة العسكرية[1].

ومن مُنطلق عدم وُجود أنموذج واحد يمكن تطبيقه على كل دول العالم، غير أن أي مُحاولة إصلاحية ينبغي أن تركز على ثلاثة دعائم رئيسية تتعلق بـــ: القيم التي تركز على أسلوب الحياة الداعم للإصلاح، ومن ثم المؤسسات التي تكرس الجهود الإصلاحية من خلال إصلاح المؤسسات القائمة والعمل على بناء مُؤسسات جديدة وفق مُتطلبات المرحلة[2]. وهذا ما يُمكن من إزالة الجدل حول قضيتين أساسيتين، أولاهما حول طبيعة النظام الأمثل للخروج من الواقع المتردي، أما القضية الثانية فتتمحور حول المنهج أو الطريق العملية للخروج من هذا الواقع المتردي[3].

1.4. الإصلاح القيمي:

يتكرس هذا العنصر عبر الاهتمام بالثقافة والبعد الحضاري العربي، وهذا ما يطرح غالباً مسألة الحداثة والتراث، وهنا يُطرح السؤال عن ضمانات التحول الثقافي والقيمي المنشود، هل تتم عبر بعث التراث؟ أم عبر مُجاراه الحضارة الغربية؟ ينطلق هذا الطرح من اعتبار أن عملية التغير والإصلاح تبدأ أولاً من داخل البعد الحضاري والذي في ضوءه ستتغير العلاقات والروابط الاجتماعية والسياسية، مما يترتب عليه إعادة بناء المجتمعات على وفق نسق جديد تحدده عملية التثقيف السياسي الجديد، وقد أثبتت التجربة أن الإصلاحات السياسية التعسفية لا تسفر بالضرورة عن تغيير في ذهنيات شعوبها ولعل الحالة العراقية أبرز مثال عن ذلك، ونفس الأمر بالنسبة لحالة عدم الاستقرار التي تعرفها ليبيا، وعليه فإن الثورة الحقيقة التي تُبنى على مشروع إصلاحي فعال ينبغي أن تكون ثورةً في العادات والأفكار بُغية تغيير العقل الجمعي للمجتمعات العربية، بما يُعبر عن تناغم بين البنيتين: الفوقية السياسية للدولة وكذا التحتية المعبرة عن المجتمع، وهكذا يتم توفير البيئة التي ترعى الإصلاح وتدعمه وتضمن جانباً كبيراً لنجاحه[4].

---

[1]- نفس المرجع، ص 282.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ((تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة والطريق قدماً))، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، القاهرة، 5-6 جوان 2011، ص 23.

[3]- أحمد ابراهيم الورتي، مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر و التوزيع، 2012، ص 212.

[4]- جبار عبد الجبار، مرجع سابق ذكره، ص 285.

وتتجسد مُحصلة هذا المرحلة في إيجاد التوافق الذي يمكن من احتواء انعكاسات الصراع والتنازع، من عنف مادي ومساس بالأمن والاستقرار الداخليين وهذا من أجل الوصول إلى أرضية مُشتركة تُركز على نقاط الاتفاق والوحدة بين المجموعات الاجتماعية المتباينة، على أنه ينبغي أن تنبع كل هذه الآراء من مُنطلق الخصوصية المحلية، إلى جانب قُدرتها على التغيير نحو الأفضل، وليس مُجرد بديل شكلي عن المشاريع الإصلاحية الأجنبية، بحجة رفض التدخل الخارجي في الشؤون الوطنية، ولتفعيل هذا الخيار ينبغي ضمان الالتفاف الشعبي حول هذه المشاريع الوطنية من خلال خلق ثقافة سياسية تقوم على احترام القانون، إلى جانب تهيئة البيئة الملائمة أمنياً واقتصادياً...

2.4. الإصلاح المؤسساتي:

يتم الإصلاح المؤسساتي عبر تحديد البنى التنظيمية بما يمكن من تجاوز إخفاقات المراحل السابقة، والعمل على تفعيلها بما يعمل على خلق ميزان قوى، وكذا تحالفات وتفاهمات توحد عمل القوى السياسية، وتخلق اتفاقاً عاماً في المجتمع يدفع نحو إرساء مجتمع ودولة ديمقراطيين، وهذا ما يحتاج تجسيد جهود الإصلاح لضمان سيادة الدولة واستقلاليتها من خلال وُجود إرادة وطنية مُستقلة تُراعي مصالح مواطنيها، الأمر الذي يتطلب الجمع بين الوعي من جهة والإرادة المستقلة من جهة ثانية، باعتبارهما ضماناً لتكريس الإطار السياسي الملائم لأي جهود إصلاحية[1].

إن تحقيق مبدأ سيادة القانون، وإقامة دولة المؤسسات، ومنع تمركز السلطة واحتكارها وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، من شأنه أن يجعل من السلطة السياسية قادرة على مُواجهة أزمات الهوية والاندماج والتكامل عن طريق خلق الشعور المشترك، وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد وتوجيه الولاء نحو الدولة وليس إلى المجموعات الاجتماعية الفرعية، وهذا الأمر لن يتأتى إلا عن طريق إقامة مؤسسات سياسية قوية وفعالة، نابعة من المكون المجتمعي المتواجدة به وليست غريبة عنه.

3.4. الإصلاح التشريعي:

تعرف الأنظمة العربية بيئةً قانونيةً مُعقدةً وهجينةً نتيجةً للتراكمات التاريخية التي تبلورت كانعكاسات لأنظمة سياسية مُتعددة، وهذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام بإصلاح التشريع من أجل خلق بيئة قانونية تقوم على تعديل القوانين القائمة أو سن تشريع جديد بما من شأنه ترسيخ دولة الحق والمؤسسات وسيادة القانون، من خلال ضمان استقلالية القضاء واعتباره سلطةً مُستقلةً وقائمةً بذاتها، الأمر الذي يُساهم في حماية حقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم وكذا تعزيز المشاركة السياسية وتقوية الأحزاب السياسية وإصلاح العمليات الانتخابية، على أن يكون محصلة تفاعل حقيقي بين كل الفاعلين الرسميين منهم وغير الرسميين في جو من الحوار الوطني البناء الذي يُسفر عن توافق على القوانين والتدابير الجديدة[2].

[1]- جبار عبد الجبار، مرجع سابق ذكره، ص 288.

[2]- نفس المرجع، ص 291.

وينبغي أن يكون الإصلاح القانوني مُحصلةً للمقاربة التشاركية والتشاورية بشكل مُوسع للفاعلين السياسيين والاجتماعيين والمدنيين والخبراء، على أن يتضمن مُتطلبات بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وعليه فإنه يتضمن تفعيلاً للمؤسستين التشريعية والتنفيذية وكذا تعزيزاً لمكانة واستقلالية المؤسسة القضائية.

5. الخاتمة:

إن غياب الإصلاح السياسي جاد في الوطن العربي- سواء على صعيد مؤسسة الدولة أو مؤسسات المجتمع- دفع باتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف المادي أو الرمزي؛ بحيث إن غياب العلاقة السوية والعميقة بين السلطة والمجتمع دفع الأولى في العديد من الأحيان إلى استخدام أدوات العنف لتسيير مشروعاتها وإنجاح خططها الاجتماعية والاقتصادية. وفي المقابل فإن المجتمع في ظل هذه الظروف يعبر عن نفسه وخياراته بامتلاك أدوات العنف واستخدامها. فتحول الفضاء السياسي والاجتماعي العربي من جراء هذا التوتر والتباين إلى وعاء للعديد من النزاعات والتوتر وتترعرع مشاريع العنف والإقصاء.

وبناءا على كل هذا يتضح إلينا أن مشكلة الدولة في المنطقة العربية هي مشكلة خطيرة، ولها علاقة مباشرة بعدم الإستقرار الذي تشهده المنطقة، فتآكل شرعية هذه الكيانات السياسية بجميع أنماطها الملكية والجمهورية على السواء، أدخلها بدرجات مختلفة _بحسب الظروف الذاتية والموضوعية لكل دولة_ في أزمة مجتمعية حادة تتسم بانفصام بين "مؤسسات الدولة" و"المجتمع الفعلي"، ولعل الجانب الخطير لهذه الأزمة هو وجود وضع متفكك أكثر مما هو وضع ثوري[1]. إنه وضع إما يبقى النظام فيه قائماً ولكن من دون أي سند جماهيري أو رغبة حقيقية في بقائه ، وهذا ما سوف يزيد من درجات عدم الاستقرار وإنتشار العنف داخل مجتمعاته، وإما قيام فوضى عامة في الدولة وإسقاط النظام الحاكم عن طريق العنف والثورة، ولكن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الدولة وتفككها مثلما حصل في كل من سوريا وليبيا واليمن. وهكذا نصل إلى مسألة أساسية؛ وهي: أن أحد الأسباب الرئيسة لعدم الاستقرار الاجتماعي في الوطن العربي هو غياب حياة سياسية سليمة ومدنية في العديد من بلدان العالم العربي.

[1]- خميس حازم والي ،مرجع سبق ذكره ،ص 79

6. قائمة المراجع:

1. إبتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012،
2. إبراهيم سعد الدين، وهلال علي الدين. أزمة الديمقراطية في الوطن العربي. ط.2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
3. أحمد ابراهيم الورتي، مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر و التوزيع، 2012، ص 212.
4. أحمد داوود أغلوا، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، تر.ابراهيم البيومي ،القاهرة:دار الشروق الدولية، 2006.
5. اسماعيل بوقنور، ((التخلف السياسي في الدول العربية –المعايير الدولية و المقاربات الاقليمية-))، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جوان 2013،
6. أماني عبد الرحمان صالح ، " أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية: دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية في نظام الخلافة،" رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، 1998.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.(عمّان: المكتب الإقليمي للدول العربية،2009)، ص 10.
8. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ((تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة والطريق قدماً))، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، القاهرة، 5-6 جوان 2011،
9. برهان غليون، ((تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية))، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت: 13-31 ديسمبر 2005،
10. توفيق ابراهيم، حسنين. "مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية ". رسالة ماجستير: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.
11. توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997،
12. جبار عبد الجبار،" التداول على السلطة في الدول العربية: دراسة مقارنة". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2016،

13. حامد ربيع ، تحقيق سلوك المالك في تدبير الممالك لشهاب الدين الربيع، 2.أج. القاهرة:دار الشعب،1980.

14. خالد عبد الحميد مسعود العوالمة،"الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية " رسالة ماجستير ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة،1992.

15. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1989،

16. خميس حزام والي،إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

17. صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستلاء على السلطة في الدول العربية (1950-1985) ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993.

18. عبد الحي، وليد. تقريرالمشهدالسياسيالعربي 2012. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

19. عبد العظيم محمود حنفي محمود،"تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية" رسالة ماجستر،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2002

20. عروب، هند. مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. الرباط: دار الأمان، 2009.

21. محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ط3.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000،

22. محمد طاهر أحمد،عبد الوهاب،"النظرية العامة لمبدأ الشرعية في الدولة الإسلامية والدول المعاصرة" رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون،جامعة الأزهر، 1981.

23. محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي ،ط7 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

24. المحمداوي، على عبود. الإشكالية السياسية للحداثة. الرباط: دار الأمان،2011.

25. ناصوري، أحمد. "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية 02 (ربيع 2008):345_386.

26. ناهد محمود عرنوس،"المؤسسة في النظام السياسي الإسلامي"رسالة ماجستر ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،1992.

27. يوسف كوران، التظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية –دراسة مقارنة-. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2010.

28. منظمة الشفافية العالمية، التقارير العالمية للفساد (2003_2012). على الموقع: http://www.transparency.org/publications/gcr

باللغة الأجنبية:

29. David Beetham ;The Legitimation Of Power . England: Macmillan Distribution , 1991.

30. Max Weber, The theory of social and economic organisation, New-York:free press 1969.

31. Easton David, A system Analysis of political life، New-York: Wiley ,1965.

32. Saymour Martin Lipset , L'homme et La Politique.Paris : Ed Seuil, 1963.

33. The Fund For Peace, "Failed States Index 2012".Washington : FFP , 2012.